

بحث تأثير مبدأ تصدير الثورة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

د. السائح احمد محمد السائح

أستاذ مشارك-قسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد-جامعة سرت- سرت- ليبيا
 alsayih.ahmed@su.edu.ly

د. محمد علي القذافي الربيعي

أستاذ مساعد-قسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد-جامعة سرت- سرت - ليبيا
 alrabei70@su.edu.ly

الكلمات المفتاحية

مبدأ - تصدير الثورة - السياسة الخارجية
 الإيرانية- المنطقة العربية

الملخص

تهدف هذه الدراسة الوقوف على تأثير هذا المبدأ على السياسة الخارجية الإيرانية وكذلك مدى تأثير أفكار آية الله الخميني خلال فترة التي تلت انتصار الثورة الإسلامية في إيران، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: قيام إيران بدعم الأنظمة الموالية لها والجماعات الشيعية والجماعات المسلحة مما يؤدي إلى تفاقم وازدياد الصراعات الطائفية بين الشيعة والسنة في المنطقة. واعتمادها من خلال مبدأ تصدير الثورة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. لذلك فإن مبدأ تصدير الثورة يعتبر تهديداً للأمن القومي العربي، ويزيد من التوترات بين إيران والدول الأخرى. وكانت التوصيات: توعية الرأي العام بأهداف وأساليب إيران من تصدير الثورة الإيرانية وتأثيرها على الاستقرار الوطني. واستخدام الدبلوماسية والمفاوضات للتصدي لسياسة إيران الخارجية الإيرانية. وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الدول التي تستهدفها إيران من مبدأ تصدير الثورة.

The impact of the principle of exporting the revolution on Iranian foreign policy towards the Arab Region

Dr. ALSAYIH AHMED MOHAMED ALSAYIH

Associate Professor - Department of Political Science - Faculty of Economics - University of Sirte, Libya

Dr. MOHAMMED ALI ALQADAFI

AI-RABEI

Assistant Professor - Department of Political Science - Faculty of Economics - University of Sirte, Libya

Abstract

This study aims to determine the impact of the principle of exporting the revolution on Iranian foreign policy, as well as the extent of the influence of the ideas of Ayatollah Khomeini during the period following the victory of the Islamic Revolution in Iran. The study used the descriptive analytical approach and the historical approach, and reached several results, including: Iran's support Regimes loyal to them, Shiite groups and armed groups, which leads to the exacerbation and increase of sectarian conflicts between Shiites and Sunnis in the region. In addition, its adoption, through the principle of exporting the revolution, of interference in the internal affairs of other countries.

Therefore, the principle of exporting the revolution is considered a threat to Arab national security, and increases tensions between Iran and other

Keywords

**Principle- Exporting
 the Revolution -
 Iranian Foreign Policy
 - the Arab Region**

countries. The recommendations were: Educating public opinion about Iran's goals and methods for exporting the Iranian revolution and its impact on national stability. Moreover, using diplomacy and negotiations to confront Iran's foreign policy. As well as strengthening regional and international cooperation between the countries that Iran targets based on the principle of exporting the revolution.

المقدمة:

الاسلامي)، الذي تبناه "آية الله الخميني" في كتاباته، ورسخه رجال الحوزة الدينية في دستور عام 1979. فالنظام السياسي الذي أُسس في إيران بعد الثورة لم يكن مقتصرًا على الإدارة الوظيفية لمؤسسات الدولة بل تعدّى ذلك إلى الوصاية الوجدانية على الشعب، حيث تجلّى ذلك في الدستور الذي نص على أن يكون الرئيس شيعياً (إثنا عشرياً) وليس مسلماً فقط، والولي الفقيه تعود إليه كافة السلطات، ويعتبر الحاكم السياسي والمرشد الديني في نفس الوقت (دستور 1979).

لذا يسعى الباحثان بدراسة دور الأيديولوجيا وتأثيرها في السياسة الخارجية الإيرانية والذي وظفته إيران لسيطرت هيمنتها ونفوذها، وذلك من خلال عرض أهداف النظام الإيراني، ثم نتناول مبدأ تصدير الثورة والى أي مدى تأثرت السياسة الخارجية لإيران بفكر الخميني.

مشكلة دراسة:

تكمن مشكلة دراسة في مبدأ تصدير الثورة في إيران بتحليل الأثر السياسي والأمني لهذا المبدأ على الساحة الدولية والإقليمية، مما يساعد على فهم سياسة إيران الخارجية وتأثيرها على المنطقة العربية، وبذلك يمكن بلورة الدراسة في السؤال الآتي: ما تأثير مبدأ تصدير الثورة على السياسة الخارجية الإيرانية؟

ويتفرّع من السؤال السابق التساؤلات الآتية:

تعتبر الأيديولوجيا أحد الأسس الرئيسة في بناء النظم السياسية من خلال النص عليها صراحة في الدستور أو تضمينه للنصوص الدستورية لتحديد معالم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي تختلف من نظام إلى آخر. فالأيديولوجيا تُعتبر عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية الإيرانية في تحديد أهداف وسلوك إيران في العلاقات الدولية. وتستند السياسة الخارجية الإيرانية إلى الأيديولوجيا الإسلامية الشيعية، حيث يتم تطبيق المفاهيم والقيم الدينية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات الخارجية.

وتعد الثورة التي وقعت في إيران في (فبراير) 1979م المعروفة بالثورة الإسلامية والتي أطاحت بنظام حكم الشاهنشاه "محمد رضا بهلوي" مختلفة تماماً لمسار الثورات التي حدثت في العالم آنذاك، فهي لم تكن ثورة بالمفهوم التقليدي بل كانت ثورة معدة مسبقاً بمشروع ديني يهدف إلى إحلال نظام قائم على نظرية ولاية الفقيه التي قادها "آية الله الخميني" ولم يكن المقصود منها الإطاحة بنظام موالٍ للغرب فقط، بل كان الهدف منها تأسيس دولة ونظام يقوم على النظرية (الثيوقراطية). لقد أدّى نجاح الثورة الإسلامية في إيران إلى توجه النظام الإيراني نحو تبني الأيديولوجيا القائمة على المذهب الشيعي (الإثنا عشري) في سياستها الخارجية من خلال مفهوم (الحكم

الدراسات السابقة:

1. دراسة، أبوحنيفة (2019) بعنوان البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: المنطلقات والأهداف:

تناولت هذه الدراسة البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: المنطلقات والأهداف والسجل الذي الدائر داخل دوائر صناعة القرار في إيران بين المؤسسات الثورية والمؤسسات الدستورية، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ السياسة الخارجية الإيرانية يشوبها نوع من الغموض وصعوبة الفهم، نظراً لمجموعة من المعطيات لعل أبرزها يكمن في تعدد مراكز صناعة القرار، والتباين بين المؤسسات الدستورية (الرئيس، وزارة الخارجية)، والمؤسسات الثورية (المرشد الأعلى، مؤسسة الحرس الثوري، مجمع تشخيص مصلحة النظام)، والتداخل بين البعد العقائدي الديني، والبعد البراغماتي المصلحي. فهي تسعى لتحقيق ما بين الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية من جهة، ومواجهة التهديدات سواء أكانت داخلية أو خارج، من جهة أخرى أخذاً في الاعتبار مبادئها المنصوص عليها دستورياً، ومصالحها الحيوية والاستراتيجية، مما يضيف عليها دينامية وحركة مستمرة.

2. دراسة شنين (2016) بعنوان السياسة الخارجية الإيرانية: التحولات الأيديولوجية والثوابت البراغماتية "محاولة للفهم:

هدفت الدراسة إلى فهم السياسة الخارجية الإيرانية: التحولات الأيديولوجية والثوابت البراغماتية، للوقوف على التحولات التي شهدتها إيران بعد الثورة 1979 من حيث الأفكار والخطاب السياسي وتحليل العلاقة بين

- ما تأثير الفكر الأيديولوجي لآية الله الخميني على صياغة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية؟

- ما تأثير مبدأ تصدير الثورة في الفكر الخميني على السياسة الخارجية الإيرانية؟

- ما تأثير مبدأ تصدير الثورة على علاقات إيران بدول الجوار؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مبدأ تصدير الثورة في إيران لفهم النهج السياسي والاستراتيجي الذي يتبعه النظام في إيران وتعامله مع الدول العربية في المنطقة، وكذلك إلى فهم الأسس الفكرية والمبادئ والأهداف التي يسعى إليها النظام الإيراني من خلال مبدأ تصدير الثورة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في كونها تدرس تأثير الأيديولوجيا على السياسة الخارجية الإيرانية من خلال دراسة "مبدأ تصدير الثورة الإيرانية" على اعتبار أنّ إيران قوة مهمة في محيطها الاقليمي، وما تتمتع به سياساتها الخارجية من تأثير اتجاه المنطقة العربية. كما تساهم الدراسة في فهم مبدأ تصدير الثورة في إيران، من خلال تحليل السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها وسلوكها في المنطقة. كذلك تساعد على فهم أفكار وأهداف النظام الإيراني وسياسته الخارجية، كما يمكن أن توفر هذه الدراسة رؤية حول التحديات والمصالح التي يسعى النظام الإيراني لتعزيزها في المنطقة العربية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي، الذي يهتم بجمع بيانات علمية متعمقة وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية.

التكيز على الجانب الأيديولوجي ومبدأ تصدير الثورة إلى سياسة خارجية تركز على البراجماتية والانفتاح والتعاون.

1- المحور الأول: تأثير الفكر الأيديولوجي لآية الله

الخميني على صياغة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية:

لقد تطوّر فكر السياسي والديني لـ "آية الله الخميني" مع تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران، في فترة ما قبل السبعينيات من القرن العشرين، حيث قدّم "الخميني" في كتابه "كشف الأسرار" أفكاره التي تتطابق مع الفكر الشيعي التقليدي الذي يرى لا مطالبة بحكومة بواسطة الفقهاء، ويطلب سلطة لفقهاء دينية تشرف علي السلطة التشريعية وتُقدم النصح للحكام، ونتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها إيران السبعينيات من القرن العشرين بصفة خاصة، والتدخل الغربي في كافة المجالات والتوجهات العلمانية التي تبناها "الشاه" وتضرر طبقة التجار (البازار) نتيجة لظروف الحرب الباردة بين قطبي النسق الدولي آنذاك الولايات المتحدة (والاتحاد السوفيتي سابقاً). وهو ما جعل "آية الله الخميني" يطور من نظريته عن ولاية الفقيه، فتعمد الخروج عن أفكار الفقيه الشيعي "ميرزاي النائيني" الذي أعطي للحكومات الزمنية الدستورية شرعية تحت رقابة الفقهاء كقيادة دينية، ودمج "الخميني" السلطتين الدينية والزمنية في منصب الولي الفقيه. (شنين، 2016، 143)، (الريعي، 2014، 32) ومن خلال فكره رفض "آية الله الخميني" كل أشكال الحكم المعروفة، ويرى: أنّ الحكومة الإسلامية لا تشبه الأشكال المعروفة، فهي ليست حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه، عابثاً بأموال الناس ورفاههم،

الأيديولوجيا والبراجماتية في سياسة إيران الخارجية من خلال دراسة تأثير كل متغير في تحديدها واستقرار بعض المحطات في السياسة الخارجية الإيرانية.

وتوصلت إلى أنه رغم الموروث الحضاري لإيران وإدراكها لدورها الاقليمي، لكن الدولة الوطنية مرتبطة كذلك بمصالحها، والتي غالباً ما تتعارض مع الغايات الأيديولوجية، هذه الاخيرة تستدعي تبرير مخرجات النظام أو للحشد وراء اختياراته. ورغم التحولات الأيديولوجية التي شهدتها إيران إلا أنّ هذا التغيير لم يكن على حساب البراجماتية التي ظلت المحدد الثابت للدبلوماسية الإيرانية

3. دراسة حجاب (2017) بعنوان انعكاس

المذهبية على السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الجوار (دول الخليج كمحور اهتمام للسياسة الخارجية الإيرانية):

تهدف إلى دراسة انعكاس المذهبية على السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الجوار (دول الخليج كمحور اهتمام للسياسة الخارجية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المرحلة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 توصلت إلى أنّ هناك توجهاً عاماً لصناع القرار في إيران بضرورة تصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي، وبالتحديد دول الخليج، لذلك اتّسمت السياسة الخارجية الإيرانية بنوع من المذهبية والأيديولوجية في أفكارها ومسارها، لكن الفترة التي تلت وفاة الخميني إضافةً إلى التواجد الأمريكي في المنطقة والحرب الإيرانية العراقية كلها عوامل تركت إيران وسياستها الخارجية تتوجه إلى نوع من الاعتدال والانفتاح على الجوار الإقليمي وبالتحديد إجاه دول الخليج، بمعنى آخر حدوث تغيير في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية من

المجتمع الإسلامي بانتظار أن يحل موعد عودة المهدي المنتظر" من غيبته. لأنه هو من سيقوم برأيه دولة الحرية والمساواة والعدالة.

وبالتالي فان نظرية ولاية الفقيه في معتقد "الخميني" هي نظرية تعطي والفقيه الحق والقدرة علي إدارة المجتمع وشؤونه في مختلف المجالات، وتقوم على فكرة "الولاية" التي معناها التصدي والأولية في إنجاز شؤون الآخرين، وتعتبر أنّ الرجل العادي في المجال الاجتماعي فاقد الأهلية وعاجز عن الفعل والعمل ومحتاج بشكل دائم إلى رادع شرعي، ومن ثم فإن كل فعل أو عمل شعبي يحتاج إلى إذن قبل إتيانه أو الإقرار به بعد إتمامه من الوالي، وعليه فالولاية هي القيامة على شؤون العباد، وأن الأساس في اتخاذ القرار، يكون للولي الفقيه، فلا يعتبر العمل أو الفعل شرعي دون إذن الولي الفقيه. (روح الله الخميني، ص 51) كما يستند آية الله "الخميني" إلى قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا) (النساء- 58)، علي أساس أنّ الأمانة هنا تعني الإمامة، وعلي المسلمين أن يردوا الأمانة إلى سيدنا "علي بن أبي طالب" و "علي" يردّها إلى سلالته، والفقيهاء يتسلمونها أثناء فترة غيبة الإمام المهدي، وبالتالي فإن "الخميني يري" أن الله لم يحدد هوية من سيتولى إدارة شؤون المسلمين أثناء غيبة المهدي، ولكنه حدّد مواصفات الشخص الذي هو الفقيه، بحيث لو اتّحد الفقهاء لاستطاعوا أن يشكلوا الحكومة العالمية التي تحقق العدل، وهو هنا يستند إلى الحديث الذي يقول: "أن العلماء هم ورثة الأنبياء، وعلماء أمّتي كالأنبياء السابقين"، ومن ثم فالفقيهاء هم ورثة الأنبياء والقيّمين علي الدين الإسلامي والمعنيين بإدارة شعون المسلمين، وهذا الدور للفقيهاء لن يتحقق إلا من خلال ممارسة

فالرسول (صلى الله عليه وسلم) وأمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) وسائر الأئمة ما كانوا يملكون العتب بأموال الناس ولا برفاقهم، فحكومة الإسلام ليست مطلقة وإنما هي دستورية، ولكن ليس بالمعني الدستوري المتعارف عليه الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط والقواعد المبيّنة في القرآن والسنة. (روح الله الخميني، ص 41 وما بعدها)

وعمل "الخميني" من خلال ما قدمه من رؤى الدعوة إلى تحديد مصدر السلطة في الحكومة التي تسيطر عليها المؤسسة الدينية، ووفقاً لرؤية آية الله "الخميني" هم الفقهاء الذين يمكنهم منح هذه الموافقة كما يمكنهم في الوقت نفسه حرمان الحاكم المؤقت من هذه السلطة، حيث أصرّ علي تفضيل تولّي الولي الفقيه - وهو المصدر الحقيقي للسلطة في رأيه - الحكم مباشرة وتطبيق الإطار الذي وضعه للحكومة الإسلامية.

حيث يقول "آية الله" الخميني: "أنّ الفقيه له حق منح هذه الموافقة، ولكن هؤلاء الناس يتجاهلون أنه ليس من حق أي كان أن يعطي هذه الموافقة لأي شخص حسب هواه، فلا المجتهدون ولا رسول الله (ص) يتمتع بهذا الحق وإنما يُعطي المجتهدين هذه الموافقة لمن لا ينكرون شرع الله القائم على العدل والحكمة ولا يستطيع الحصول على هذه الموافقة إلا أولئك الذين يرغبون في أن تسود شريعة الله باعتبارها القانون النافذ في الأرض". (الربيعي، 2014، 33)، (هويدي، 1988، 90، 95) ولذلك عمل "آية الله الخميني" على تقديم المبررات الدينية التي تدعم أفكاره وتسمح له وللفقهاء بإدارة الشؤون الدينية والسياسية للمسلمين وإعطائهم حق قيادة

أرسلنا رسلنا بالبينات وأزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)

فالدستور في إيران بعد الثورة الإسلامية وفقاً لأفكار آية الله "الخميني" هو تعبير عن الركائز الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإيراني، تلك المبنية على القواعد والمعايير الإسلامية التي تجسد أهداف الأمة الإسلامية، وآمالها القلبية. ويروون أنّ الشعب أعرب عن هذه الأهداف صراحة من خلال وقائع الثورة الإسلامية العظمى التي خاضها، وعن طريق شعاراته وهتافاته المدوية التي شاركت فيها طبقات الشعب كافة (ديباجة الدستور الإيراني 1979).

وبنظرة متفحصة للدستور الإيراني يتضح لنا أنّ النظام السياسي في إيران يتسم بسمة دينية وايدولوجية، فهو يقوم على مبدئين أساسيين، الأول هو الحكومة الإسلامية، أما الثاني فهو ولاية الفقيه، ويظهر ذلك جلياً في مواد الدستور من خلال صياغتها وفق المنظور الشرعي، وفي إطار المذهب الرسمي للبلاد ألا وهو المذهب (الاثنا عشري)، حيث أشارت المادة الرابعة من الدستور إلى أنّ الموازين الإسلامية يجب أن تكون الأساس الذي تبنى عليه كافة القوانين والتشريعات والنظم في البلاد، وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بما في ذلك السياسة الخارجية.

ولذلك نجد أنّ إيران كغيرها من الدول الأخرى تنطلق في سياستها من عدة مرتكزات لها تأثيرها على صانع القرار الإيراني وتدفعه لتوجهات معينة وتعد أهم المرتكزات التي تلعب دوراً هاماً في صنع القرار السياسي الإيراني الذي تحدده جملة من المحددات الإيدولوجية

الحكم، كما يستند "الخميني" هنا إلى مقولة للإمام السابع "موسي بن جعفر" بأن الفقهاء هم حصن الإسلام وهم مثل سور المدينة— أي يحمونها ويذودون عنها ويصدون أي هجوم يستهدفها. (روح الله الخميني، ص35)، (جبران، 2022، ص208)

وحسب فكره فـ "الولي الفقيه" يعد ممثلاً ونائباً عن الإمام الغائب وهو لا يُسأل عمّا يفعل ورأيه مقدس وله صلاحيات مطلقه، وله كذلك أن يعطل الدستور، ويمثل عنصر الفقه أهم شرط يجب توفره في من يتولى منصب "الولي، فالفقيه" ولديه القدرة على حل كل مشاكل العالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية لقدرته على إرشاد المجتمعات الإسلامية وغيرها على أساس أن السياسة جزء من الدين وشعبة من الفقه، فنطاق سلطه الفقيه تنسحب على المجال العام وقضايا الحكم فلا يوجد شيء خارج عن محيط ولايته، لأن اختياراته هي اختيارات النبي (ﷺ) والأئمة، والدستور ذاته يكتسب شرعيته من الولي الفقيه والشعب يجوز إليه جزئياً بشرط ألا يعد الفقه رأيه مسبباً لخطر ما، ومن ثم فالفقيه الامام له ولاية مطلقة لا حدود لها، إلا الخروج على أحكام الشريعة، كما أنّ مبدأ الشورى ليس قاعدة أساسية للحكم ولكنها متروكة للفقيه نفسه يحدد إذا ما كان بحاجة إلى الشورى أم لا (بوسكران، 2019، ص162).

لذلك نجد ان فكر آية الله الخميني أثر على الحياة في إيران وفي صياغة الدستور لسنة 1979، حيث صبغت الدستور بصبغة دينية ويظهر ذلك في مواد الدستور التي تمت صياغتها من أفكار آية الله "الخميني" فيما أسماه المعايير الإسلامية، حيث جاءت في ديباجة الدستور الآية القرآنية (25) من سورة الحديد: (لقد

- مبدأ لا شرقية ولا غربية، والاعتماد على الذات وذلك في إطار الصراع القائم بين منظومة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، ودول العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
 - رفض الأحلاف العسكرية التي أنشأتها الدول الكبرى لحماية البلاد الإسلامية.

- دعم حركات التحرر في العالم الإسلامي.
 وبحسب المفهوم الإيراني أنَّ العالم مقسم إلى شعوب جائرة مستكبرة وأخرى مظلومة مستضعفة، وأن هذه الأخيرة تحتاج إلى النضال من أجل حصولها على حقوقها في مواجهة قوى الاستكبار؛ ولذلك فقد عمدت سياستها الخارجية بعض السبل لتوصيل تجربتها (نموذجها الثوري) إلى شعوب العالم الثالث وبخاصة المقهورة - حسب قولها - منها لاسيما شعوب روسيا، شعوب أفريقيا، سود أمريكا. ومن هذا المنطلق، ووفقاً لإمكانات وحدود صلاحيات حكومتها التي أقرتها في دستورها يتحتم على المتصددين لسياستها الخارجية اتباع العناصر التالية والتي تمكنها من تصدير ثورتها لشعوب العالم المستضعفة: -دعم الحركات التحررية في العالم.

- تسخير وسائل الإعلام المختلفة لخدمة تصدير الثورة الإيرانية.
 - قيام سفاراتها في الخارج بلعب دور مؤثر في هذا الاتجاه.

- تشكيل الندوات والمؤتمرات.

- إرسال البعثات العلمية للخارج من أجل الدعوة للثورة.

3- المحور الثالث: مبدأ تصدير الثورة في فكر (آية

الله الخميني):

ومنها ما هو امتداد لإفرازات الثورة ، ومنها ما يمثل امتداداً لما قبلها، من أبرز هذه المحددات نجد(القومية الفارسية) لما لها من جذور تاريخية وامتدادات حضارية وكذلك الجانب المذهبي المتمثل في نظرية (ولاية الفقيه) وما أفرزته من نظرة للواقع الدولي من خلال اجتهادات آية الله "الخميني" في إيران دولة تتسم جغرافيتها بالتنوع العرقي الكبير، فهناك الفرس والعرب والأذريون، والأكراد، البلوش التركمان، وغيرها من القوميات . وعند التعمق بشكل أكبر نجد أنَّ هناك عنصر آخر يضاف إلى ذلك التنوع، وهو التنوع الديني والمذهبي حيث نجد المسلمين السنة والشيعية كما أن هناك اليهودية المسيحية، ومن هذا المنطلق نجد ان توجهات إيران واستراتيجيتها على المستويين الداخلي والخارجي تركز على بعدين وهما البعد القومي المتمثل في(الفارسية)، والبعد الديني المتمثل في (المذهب الشيعي).

2- المحور الثاني: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

في الدستور الإيراني:

منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنة 1979، حكمت سياستها الخارجية المعقدة والمتشابكة، مجموعة من المبادئ والأسس، والتي بينت فيها دور إيران في خدمة المذهب الشيعي في العالم كله، والتي من خلالها تم صياغة أهداف إيران الخارجية، ويمكن حصر أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وفق الدستور في:

- مبدأ تصدير الثورة في السياسة الخارجية الإيرانية.

- وحدة المسلمين متجاوزا الحدود السياسية القائمة

بين الدول الإسلامية، والخلاف السني - الشيعي.

خلاف وعداء في مرحلة حكم آية الله "الخميني" خاصة مع محيطها الاقليمي، وذلك لعدد من الاسباب:
 اولاً: سعي إيران إلى تصدير الثورة إلى الخارج، وهو الأمر الذي أشار إليه "الخميني" بوضوح في بيانه السنوي الأول لانتصار الثورة في 11 / 02 / 1980 بقوله: "إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم"، بنقل الأفكار الثورية إلى باقي اقطار العالم الإسلامي التي يحكمها نظام ملكي أو تلك التي لا تنتهج سياسة إسلامية.

ثانياً: الموقف العدائي للثورة الإيرانية من النظم الملكية، وخاصة في دول الخليج المجاورة، حيث اعتبر الخميني تلك النظم مخالفة لصحيح الإسلام، ومن ثم دعا إلى الاطاحة بها، من خلال تصدير الأفكار إليها ودعم الحركات الثورية بها - حسب الرؤية الإيرانية- أو الشيعة المتواجدين في تلك الدول.

ثالثاً: إنَّ الثورة في إيران رغم أنها جاءت بشعارات الوحدة الإسلامية فإنها لم تتخل عن أطماعها الاقليمية في المنطقة.

رابعاً: الدعوة الإيرانية إلى وضع مكة والمدينة تحت سيادة إسلامية مشتركة ونزع سيادة المملكة العربية السعودية على الأماكن المقدسة، فضلاً عن المشاكل التي أثارها الحجاج الإيرانيون عام 1980 و 1988.

خامساً: الحرب الإيرانية - العراقية حيث وقفت فيها العديد من دول مجلس التعاون الخليج-خاصة السعودية والكويت إلى جانب العراق- وزادت من التأثير السلبي لهذه الحرب في مسار العلاقات الإيرانية الخليجية لأنها كرس نفوذ المتشددين في الداخل الإيراني.

على الرغم من تغير النظام السياسي الإيراني بعد ثورة 1979 م والإطاحة بنظام الشاه، وتبني الرؤية الدينية" على الطريقة الخمينيةk" فقد بقيت أهداف إيران الاستراتيجية تتشابه إلى حد بعيد وتمثل في محاولة النهوض بإيران كقوة إقليمية، فقد عمل الخميني على استغلال الشعارات والزخم الثوري لدى الإيرانيين بعد نجاحهم في اسقاط الشاه لتحقيق طموحات إيران في الحصول على دور" القيادة الإقليمية" وتوظيفه لصالح جهودها لانتزاع دور دولي مؤثر.

لقد سعت إيران في ظل حكم آية الله "الخميني" للوصول إلى قيادة العالم الإسلامي من خلال تبنيها نموذجها الخاص عبر (ولاية الفقيه) معتمدة على الخطاب الثوري وتقويض الأنظمة العربية التي تعارض الطموحات الإيرانية عبر منهج ما يسمى "تصدير الثورة". (مركز الحوار السوري، اشراف واعداد: سالم، فياض، 2021، 3)

وهو ما أكده الخميني في الذكرى السنوية الأولى للثورة: "إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم" لأن أيديولوجية الثورة الإيرانية هي أيديولوجية عابرة للحدود، فالمراد بـ "تصدير الثورة" تنفيذ برامج وسياسات بهدف التأثير في المجتمعات الأخرى"، وتبناه التيار الداعي إلى تصدير الثورة من انتصار الثورة الإسلامية في إيران، على اعتبار أنَّ تصديرها هو أحد سبل حمايتها في الداخل وتجسيدها للاقتداء بالنموذج الإيراني في الخارج. (الخفاجي، 2017، 45)، لذلك فإنَّ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 قد شكَّلت تحولاً جذرياً في سياسة إيران الخارجية، لأنها نقلت العلاقة من علاقة خلاف وتعاون في عهد الشاه إلى علاقة

الأرض.... يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم "نحن نريد أن تكون الثورة في كل مكان ويتم تصديرها". (الراوي، <https://nesan.net/?id=15489>)

ويقول آية الله "الخميني" "في عام 1980 م عن تصدير الثورة ما نصه (نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا للعالم، إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية، وقال أيضاً (أنه بمقدورنا تحدي العالم بالإيديولوجيا الإسلامية إلى كل الدول حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين) فهذه السياسات المعلنة للدولة الإيرانية أسست لبعده طائفي في السلوك السياسي الخارجي الإيراني.

فصدير الثورة حسب المفهوم الإيراني - المعلن - يعني نقل قيم الثورة الإيرانية خارج حدود الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخصوصاً في حدود ما يعرف بالدائرة الإسلامية، التي رأت إيران أنها المستهدفة بنشر المذهب الشيعي، وذلك لأن الفقهاء في إيران يعتقدون بأن ثورة إيران هي تجسيد للدولة الإسلامية التي طال انتظارها، كما أنها ترى نفسها نموذجاً للمسلمين، ومثلاً للإسلام، ولا بد لها من قيادة العالم الإسلامي الذي استندت إليه السياسة الخارجية الإيرانية منذ نجاح الثورة، وقد كان فكر آية الله "الخميني" في عام 1979، المحرك لمحاولات دولة الفقهاء في إيران لنشر مشروعها الإقليمي التوسعي، ذي البعد الطائفي، واستثمرت إيران كثيراً من مواردها وأموالها في إنشاء أذرع أيديولوجية لها في عديد من الدول ترتبط بالحرس الثوري الإيراني، بعيداً عن ولاءها الوطنية، مستخدمة شعارات فضفاضة من قبيل الدفاع عن المظلومين والمضطهدين، وحماية الأقليات،

سادساً: نظرة إيران العدائية إلى مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام 1981، حيث اعتبرته تكريساً لسياسة استعبادية ضدها، وأنه يلعب دور الوكيل للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة واداة لتوسيع النفوذ الاقليمي للسعودية.

سابعاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد ان كانت تؤيد التقارب الخليجي الإيراني وتدعمه في عهد الشاه، اصبحت تغذي العداء بين الجانبين بسبب موقف الثورة الايرانية العدائي منها وتحول إيران من حليف لأمريكا إلى تهديد لمصالحها في المنطقة. (حجاب، 2017، ص 219)

لذلك يرتبط مفهوم تصدير الثورة ارتباطاً تبادلياً بأمية ولاية الفقيه، المحررة من أية الزامات تعاقدية، والولاية كما يؤمن بها ويفسرها الخميني ويعمل لها أنصاره تفرض سلطانها على جميع الدول والأقطار وتمثل لطاعتها الأمة الإسلامية، تبسط نفوذها على الجميع، لا تلزم نفسها بأي قانون دولي، ولا يعينها حرمة جوار أو معاهدة حدود، فلا سيادة تحول دون فرض الأمر الواقع، ولا استقلال يمنع عبور الولاية إلى الدول الأخرى سواء المجاورة أم القصية على حد سواء. (عبد الستار الراوي،

<https://nesan.net/?id=15489>)

وبالتالي فمصطلح تصدير الثورة يقدم دلالات أخرى، فهو مرادف لكلمة "الفتح" في المفهوم الإسلامي، أي إعادة فتح بلاد الإسلام وإخضاعها بالقوة (لروماً) وليس اختيارياً)، ويرى "الخميني" أن شرعية الثورة الإيرانية تتمثل في منطلق الحدود المفتوحة - (ولاية الفقيه لا تعرف ولا تعترف بالحدود والأطر الجغرافية.. وإنها ليست محدودة، بل إنها تشمل مليار نسمة أي ربع سكان

وبشكل صريح، فلقد جاء في الفصل الأول المعنون (الأصول العامة) المادة 3/ب بأنه: (من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية، تلتزم حكومة جمهورية إيران بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي: ومن الأهداف ما جاء في تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية الفقرة 16 ما نصه أيضاً "والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم" وفي المادة 154 السياسة الخارجية « جاء في الفصل العاشر "تعدّ جمهورية إيران سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها وتعدّ الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين" لذلك تم استغلال قدرات الحرس الثوري الإيراني، والجمعيات الأهلية التي أخذت على عاتقها تحقيق هذا الهدف. (دستور إيران، 1979، المادة 3/ب، 154)

وبالرغم من نفي آية الله "الخميني" ورفضه للانقلابات العسكرية المسلحة وبأنه يحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ويؤكد على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومات، إلا أن المواد الدستورية تبنت صراحةً مبدأ (ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم) تضمنت التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت غطاء دعم ما يسمى المستضعفين، وهو مصطلح يهدف إلى التأثير العاطفي على الرأي العام وخصوصاً الشيعة منهم، والذين ترى إيران نفسها مسؤولة عنهم أينما كانوا عبر العالم، ويرون في إيران تجسيداً لدولة الحق.

وهي عقيدة مستمدة من الفكر "الخميني"، مستخدمة في كذلك عدد من الجمعيات التي أخذت على عاتقها تصدير الثورة في أماكن تواجدها التي انتشرت في عدد من الدول.

لذلك كان مشروع تصدير الثورة محورياً بالنسبة إلى منظري الثورة الإيرانية، جسده التدخل المباشر وغير المباشر في عدد من الدول (لبنان، الجزائر، مصر، تونس، أفغانستان، السودان، البوسنة، العراق..). بمعنى أن الثورة الإسلامية يجب أن تتمدد أكثر من فضاءها الشيعي إلى كل العالم الإسلامي، بل وأكثر من ذلك فإن الثورة الإيرانية عمدت إلى تشجيع الأقليات الشيعية في المشرق العربي على المطالبة بحقوقهم السياسي، وقد استغل الخميني المؤسسات الإيرانية الرسمية وكذلك القوى غير الرسمية من خلال لقاءاته للتحريض على تصدير الثورة.

ووفق رؤية الخميني من خلال لقاءاته وخطبة يؤكد على ضرورة أن تقوم إيران بتصدير القيم الإسلامية لدول العالم الإسلامي وباقي الدول، لمقاومة الهيمنة العالمية، وإقامة الدولة الإسلامية لإحياء مشروع الدولة الشيعية، ولتحقيق ذلك يتم استخدام الوسائل الدبلوماسية، والفكرية، والاعلامية، والمؤسسات غير الرسمي، مثل (اتحاد الطلاب الإيرانيين، والجمعيات المرأة)، وكذلك الحرس الثوري الإيراني، واستغلال الجانب الديني المتمثل في بعثات الحجج الإيرانيين لأداء مناسك الحج، أو الشيعة الذين يزورون إيران إلى مدينة (قم) ودعم الشيعة في عدد من الدول العربية والإسلامية، وهو ما أكدته الدستور الإيراني حول مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في المادة الثالثة.

الدول الاسلامية ويقول في ذلك "إننا عندما نتحدث عن تصدير الثورة نعني تصدير المعنويات التي وجدت في إيران نعني تصدير هذه القيم التي جاءت بها الثورة الإيرانية...، اننا نتطلع إلى تصدير ثورتنا الثقافية الاسلامية إلى بلدان العالم الاسلامي اينما حلت قيم هذه الثورة فلن تكون هناك معضلة. (مؤسسة تنظيم ونشر تراث الخميني، د ن). وهو في ذلك يناقض ما حدث فيما بعد حيث اندلعت الحرب الإيرانية العراقية بين الدولتين استمرت زهاء ثماني سنوات على الرغم من تأكيدات بأنه لن يهاجم العراق بالرغم من الاستفزات التي تقوم بها اتجاه إيران. (تصدير الثورة، 1997)

ويرى هنا بأنه من خلال مبدأ تصدير الثورة يرى في ذلك تحقيق هدف وهو قطع أطماع القوى العظمى عن ثروات المسلمين" عندما تحدث في مناسبة بدء السنة الإيرانية الجديدة 1980/2/21: "علينا ان نتخلى عن فكرة الامتناع عن تصدير الثورة لأن الإسلام لا يميّز بين مواطن المسلمين...، يجب ان نصف حساباتنا بصراحة مع القوى العظمى والكبرى، وأن نزهن باننا نتعامل مع المجتمع الدولي تعاملًا راسياً رغم كل المعضلات التي نعاني منها".

ومن الأمثلة الأخرى على استغلال آية الله "الخميني" للزخم الثوري ما جاء في رسالة جوابية وجهها إلى أبناء الشهداء والأسرى والمفقودين بتاريخ (1986/4/28) حثهم فيها على التجهيز وإعداد الأرضية لظهور منقذ البشرية وخاتم الأوصياء ومفخرة الاولياء من خلال الاستعداد الدائم للتضحية من أجل تصدير الثورة (تصدير الثورة، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الخميني، 1997).

إنّ ماهية التفكير هذه عند "آية الله الخميني" تأتي حسب قوله من نفيه للظلم والخضوع له ورفض مبدأ القوة والتسلط وإنكار السكوت، كما تكمن وجهة نظره بأن بإمكان إيران أن تكون نموذجاً للشعوب يحتذى به، وهو بذلك في كل خطابه ولقاءاته يخاطب ويُحرض الشعوب التي يرى أنها مظلومة وأن عليها العمل وإزالة الظلم والتسلط الواقع عليها من الحكومات المسيطرة على السلطة.

وكذلك يرى في تصدير الثورة هو تصدير لحصيلة من الخبرات في النضال ضد الظلمة وأنّ على إيران وضع هذه الخبرات في متناول المناضلين في طريق الحق، وهو خير بداية من هذا التصدير، وهو انطلاقاً للشعوب لإزالة الظلم وتحقيق الاستقلال وتطبيق الاحكام الاسلامية، لذلك يقول آية الله "الخميني" في الذكرى السنوية الاولى للثورة الاسلامية (1980/2/11) "إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم. لأنها ثورة اسلامية. فمادامت صرخة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) لا تدوي في أنحاء المعمورة فالصراع موجود. وحيث وجد الصراع ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم فنحن موجودون. (تصدير الثورة، 1997)، وهو في ذلك يرى بأنه تصفية حسابات مع القوى الكبرى التي يردى بأنها لا تدخر جهداً للقضاء على المسلمين، وأن تصفية الحسابات لا تتم الا عبر تصدير الثورة ودعم مستضعفي العالم الاسلامي لأن الإسلام لا يميّز بين مواطن المسلمين في أية بقعة من العالم لابد وأن تصل اليها مبادئ الثورة الاسلامية في إيران لنصرتهم وازالة الظلم الواقع عليهم. كما يؤكد في حديثه مع المشاركين في مؤتمر تحرير القدس في (1980/8/9) على هذا المبدأ وتصديره إلى

بينما حدد "علي هاشمي رفسنجاني" الوسيلة لتحقيق حلمه الأيديولوجي الذي يعتبر العراق أولى الخطوات الشرعية في هذا الاتجاه، بقوله: "يجب أن نصدد ضربة قوية، وأن نخطو نحو كربلاء والاقتراب من محور ثورتنا، وعن طريق القوة العسكرية نستطيع إصلاح العالم كله." (الراوي، 2017، 45)

وبالتالي كان "الخميني" يعتقد أن شرعية الثورة الإسلامية في إيران تتمثل في منطق الحدود المفتوحة، ف"ولاية الفقيه" لا تعترف بالحدود الجغرافية، وأنها ليست محدودة بل تشمل المسلمين في مختلف بقاع الأرض، ولذلك ينبغي لهذه الثورة أن تنتقل إلى عموم البلدان الإسلامية من خلال التصدير لإحداث الانفجار العظيم بين الجماهير المستضعفة "حسب مفهوم الخميني" يجب بذل قصارى الجهد لتصدير الثورة إلى الأجزاء الأخرى من العالم، التي هي إحدى واجبات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن الطبيعي أن تصدر الثورة إلى العراق أكثر من أي مكان آخر بوصفه مصدر الإلهام. (أبوحنيفة، 2019، 184)

ولهذا أعتبرت العراق ودول الخليج المجاورة أنها المقصودة من هذا الشعار لكن العراق اعتبرت نفسها أكثر الدول استهدافاً خاصة أن إيران طرحت فكره تغيير النظام الحاكم في العراق، ولذلك لم تكن التهديدات الإيرانية من ذلك النوع التي يمكن التعايش معه، لقد كانت إيران تهدف من شعار تصدير الثورة مساندة حركات المعارضة خاصة تلك ذات التوجه الإسلامي، وخاصة الحركات الشيعية في الدول المجاورة ورأت كذلك أن الوضع الأمثل لزعامتها على المستوى الاقليمي هو نظام اقليمي إسلامي وليس قومياً عربياً، لذلك لا بد أن توظف دعمها

4-المحور الرابع: تداعيات مبدأ تصدير الثورة على دول المنطقة:

تعد سياسة تصدير الثورة التي انتهجتها إيران في السياسة الخارجية بعد الثورة 1979 من أهم العوامل التي ساهمت في العديد من التوترات والصراعات بالمنطقة، وفيما يلي ايجاز بعض الازمات التي ساهمت فيها إيران سياسة تصدير الثورة

أ: الحرب العراقية الإيرانية:

منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية التي قادها آية الله "الخميني" على شاه إيران، فإن إيران تعتبر نفسها مخلصه للعالم الاسلامي ودول العالم كافة ولذلك سعت لسيطرة نفوذها على دول العالم الاسلامي حيث اعتبر "الخميني" نفسه مخلصا للشعوب الاسلامية، لذلك رفع شعارات متعددة من خلال أحاديثه التي يلقيها، واعتبرت إيران من خلال دستورها أن ثورتها ثوره عالميه لا تتوقف عند حدودها، وإنما تتجاوز ذلك إلى الدول الإسلامية وخاصة المجاورة لها (العراق ودول الخليج) وأن انتشار مبادئ الثورة الإسلامية هو الضمان الوحيد لانتشارها، واعتبرت الاسلام دين لا يعترف بالحدود بين الدول، كما رأت أن تصدير الثورة هو واجب ديني وليس مجرد هدف سياسي، حيث طلبت من الدول أن تلتحق بثورتها لأنها ثورة إسلاميه قبل أن تكون ثورة إيرانية، وهي ثورة لنصرة المستضعفين في جميع أنحاء العالم واعتبر "الخميني" أن تقليد الثورة الإيرانية من قبل دول العالم هو خطوة نحو تحقيق التعاون مع إيران لمواجهة أعداء الإسلام في الشرق والغرب.

في محيطها الإقليمي لا يستهان بها ولذلك تعد السيطرة على العراق بوابة الوصول إلى باقي الدول العربية، حيث كانت رغبة "الخميني" أن يتزعم العالم الإسلامي من خلال تأسيس الإمبراطورية الشيعية التي تشتمل جميع البلدان الإسلامية تحت قيادته المرشد الذي يجب أن تكون جنسيته إيرانية هدفها فرض الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج العربي. (المغيز، 2015، 84)

ونظراً لرفع إيران شعار مبدأ تصدير الثورة أخذت العلاقات الإيرانية العراقية تسوء لأن النظام الجديد الذي يقوده "الخميني" لم تتغير نظرتة عن نظام (الشاه) فيما يتعلق بعلاقاته مع دول الجوار العربية فهو يريد أن يكون صاحب الدور المهيمن في المنطقة. كما كان "الشاه" من قبل ينظر خارج حدود بلده، لذا كان "الخميني" يرى في نفسه بأنه رجل الدين والشخص المناسب ليحل محل "الشاه" ليقود الدولة الإسلامية الحلم، ولذا لم تختلف سياسته عن سياسة "شاه إيران" في تلك الفترة قبل الإطاحة به، ولم تقف طموحات "الخميني" عند حدود إيران بل رفع شعار تصدير الثورة إلى الخارج وبالتالي يتضح أن مبدأ تصدير الثورة ليس مجرد شعار بل هو أمر واقع كان يهدف إلى السيطرة على العراق ثم على الخليج العربي ومن ثم جميع الدول العربية، كما رفع هذا الشعار لفرض مد النفوذ الشيعي بالوطن العربي، في حين كانت العراق تهيئ نفسها لتلعب دوراً في إقليمها نظراً لما تمتلكه من امكانيات، وهو ما هيأ الظروف لنشوب الحرب بين البلدين بعد فترة من تبادل الاتهامات من خلال التصريحات بينهما وتوالت الاعتداءات الحدودية بين البلدين.

للحركات الإسلامية خارج حدودها لمساعدته الدول المجاورة في اقامه حكومات على النمط الإيراني كما رأت أن عليها تشجيع التغيير من الداخل لقلب الحكومات التي اعتبرتها فاسده عن طريق الدعاية والتخطيط والمجورم من الخارج لاقتلاع الدولة واحلال حكومة ثوريه محلها. (المغيز، 2015، 83)

تمثلت الاهداف الإيرانية لتصدير الثورة إلى العراق والدول المجاورة وفي الآتي:

لقد رفعت إيران شعار تصدير الثورة للعراق والدول المجاورة، وكانت تريد تحقيق العديد من الأهداف من وراء شعار تصدير الثورة وكانت أهم تلك الاهداف هي:

1. إسقاط نظام الحكم في العراق واقامة حكومة عراقية على النمط الإيراني حيث كان "الخميني" يرى أن الشيعة في العراق هم غالبية مضطهدة من الحزب الحاكم العراقي الذي يصفه بالإلحاد والكفر، كما يرى أن الثورة الإسلامية في إيران لن تقبل التعايش السلمي مع نظام علماني يحكم اغلبيه شيعيه ولذلك كان "الخميني" يعتبر العراق من ضمن أعدائه الذين يجب أن يتخلص منهم فعندما كان "الخميني" في باريس كشف في حديث صحفي عن أسماء أعدائه فحددهم حسب الترتيب التالي أشياء أولاً أمريكا ثانياً ثم العراق ثم الصهيونية.

2. السعي الإيراني من خلال مبدأ تصدير الثورة السيطرة على النجف وكرلاء، إضافة إلى أن إيران تريد فرض سيطرتها الكاملة على شط العرب والخليج العربي لفرض سياستها من خلاله.

3. كانت الرؤية الإيرانية بأن السيطرة على العراق هي البداية للسيطرة على الأنظمة العربية لأن العراق قوة

1982/9/20 "يجب على الحجاج الإيرانيين المحترمين الذين وفدوا من موطن الثورة الإسلامية، إيصال صرخة المجاهدين الشجعان والمضحين من أبناء الشعب الإيراني المجاهد النبيل، إلى أسماع مسلمي العالم في هذا الحشد الإسلامي العام، وأن يحملوهم مسؤولية إيصال نداء الشعب الإيراني إلى جميع شعوب العالم المظلومة، وإبلاغهم بصرخة (يالمسلمين) التي يرفعها هذا الشعب الثوري".

كما قال في هذا الصدد في بيانه الذي صدر في 1983/6/10 بمناسبة الذكرى السنوية لانتفاضة 15 خرداد (يونيو) و(انتفاضة خرداد قامت في 5 و6 يونيو 1963 في إيران) يطلق عليها كذلك الانتفاضة، أو أحداث يونيو 1963، وتُعرف في إيران على حسب التقويم الهجري الشمسي باسم 15 خرداد يونيو، احتجاجاً على إلقاء القبض على آية الله روح الله الموسوي الخميني بعد إلقاءه لخطاب غاضب يهاجم فيه الشاه محمد رضا بهلوي، وإسرائيل والولايات المتحدة، حيث قام بتحريض الحجاج الإيرانيين بقوله "إننا نلتمس معالم تصدير الثورة الإسلامية في عالم المستضعفين والمظلومين أكثر من أي وقت مضى، وأنَّ التحرك الذي وحد بين أوساط المستضعفين والمظلومين ضد المستكبرين والمستبدين، والذي هو في اتساع مستمر يبشر بمستقبل زاهر ويعيد الآمال بقرب تحقق وعد الله تعالى، وكأن العالم يتهيأ لإطالة شمس الولاية من أفق مكة المكرمة وكعبة آمال المحرومين والمستضعفين". وبالتالي لم يدخر جهداً في التحريض على أعمال العنف التي يرى بانها جهاد المسلمين ضد قوي البغي والعدوان والقوى العظمى المستكبرة، مما أدى قيام الحجاج الإيرانيين باحتجاجات وأعمال عنف في مكة المكرمة، حيث وقعت أحداث

ولذلك قبل بدء الحرب بين العراق وإيران، حدثت عدة حوادث كانت مقدمات لتلك الحرب، أهمها: - التصريحات الإيرانية العدائية التي أخذ يطلقها قادة النظام الإيراني ضد العراق والاعتداءات من الجانب الإيراني على العراق التي بدأتها إيران منذ وصول "الخميني" للسلطة، بالإضافة لقيام إيران بالتنكر لاتفاقية الجزائر، مما أدى لقيام العراق بإلغائها يوم 17 سبتمبر 1980 م، وقيام العراق ببعض الاستفزازات للإيرانيين، كما كان من مقدمات الحرب محاولة إيران افتعال الفوضى، والمشاكل داخل العراق، وقيامها بالاعتداءات المتكررة على المؤسسات العراقية. حيث شهدت الحدود بين البلدين حوادث واشتباكات متعددة إذ شهدت قيام القوات الإيرانية بالعديد من الاستفزازات العسكرية على الحدود العراقية بين الفترة من فبراير 1979 إلى مايو 1980 حوالي (54) اعتداء. (المغيّر، 2015، 93) واستمرت المناوشات حتى 4 سبتمبر 1980 م الذي كان حداً فاصلاً في العلاقات بين العراق وإيران، حيث تم إعلان النفير العام في إيران، كما قامت بإغلاق الأجواء في وجه الملاححة الجوية، وتعزيز قواتها العسكرية على الحدود العراقية، وتطورت الأحداث بقصف إيراني لعدد من المدن العراقية الحدودية باستخدام المدفعية الثقيلة، وأصبحت وتيرة الحرب تتصاعد يوماً بعد يوم واستمرت 8 سنوات راح ضحيتها أكثر من مليون قتيل وخسائر مادية للدولتين تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

ب. أحداث مكة الأولى:

كان "الخميني" يرى في الحجاج الإيرانيين أنهم رسل الثورة الإسلامية حيث يقول في هذا الصدد بتاريخ

المشركين، فما الضرر الذي سيلحق بالاستكبار؟ وكم من السذج البسطاء كانوا يتصورون أن عالم ناهي الشعوب الذي يوصف بالمتمدن ليس لأنه سيَتحمَل مثل هذه الأمور السياسية فقط، بل أكثر من هذا، فإنه سيسمح لخصومه بتنظيم التظاهرات والمسيرات، والدليل على ذلك الإذن بالمسيرات التي تنظم في البلاد الغربية التي توصف بالحرة! ولكن الواجب أن يكون واضحاً أن ذلك النوع من المسيرات لا يتضمن أي ضرر للقوى العظمى وغير

العظمى " <https://alwelayah.net/post/>

كما يردف بقوله: "إننا سنمنع بكل وجودنا وطاقاتنا توسع الابتزاز الأمريكي وتوسع حصانة عملاء أمريكا، حتى لو اقتضى الأمر منا الكفاح بالقوة، وأنا — إن شاء الله — لن ندد لحن التعاون والتوافق مع أمريكا وروسيا والكفر والشرك يُعزف من الكعبة وأرض الحج، من هذا المنبر العظيم الذي يجب أن يعكس من فوق سطحه الإنساني أصوات المظلومين إلى جميع العالم؛ ونسأل الله أن يمنحنا القدرة على أن نجعل صرخة "الموت لأميركا وإسرائيل" تنطلق لا من كعبة المسلمين فقط بل ومن كُنائس العالم".

(<https://alwelayah.net/post/>)

ج. أحداث مكة الثانية:

تمت في حج سنة 1409 هـ 10 يوليو - 1989 م ، حيث حدث انفجارين الأول في أحد الطرق المؤدية للحرم المكي والآخر فوق الجسر المجاور للحرم المكي، ونتج عن ذلك وفاة شخص واحد وإصابة ستة عشر آخرين، ثم القت الشرطة السعودية القبض على 20 حاجا كويتيا، اتهم منهم 16 بتدبير التفجير.

مكة في يوم الجمعة السادس من ذي الحجة 1407 هـ الموافق 31 يوليو 1987 في مكة المكرمة هي اشتباكات عنيفة وقعت أثناء موسم الحج بين مجموعة من الحجاج الشيعة -غالبيتهم إيرانيون- وقوات الأمن في المملكة العربية السعودية. تباينت ردود الفعل تجاه الأحداث حيث يصفها المتعاطفون مع الجانب السعودي بأعمال الشغب والإرهاب بينما يصف المتعاطفون مع الحجاج الشيعة الأحداث بالجزرة. فمنذ 1981، اعتاد الإيرانيون على القيام بتظاهرات سنوية ضد إسرائيل وأمريكا رافعين شعارات الثورة الإسلامية في إيران والدعوة إلى الوحدة الإسلامية والعداء لـ «إسرائيل» في إيران، رافعين صور المسجد الأقصى والمسجد الحرام وصور الخميني . لكن في عام 1987، أغلق طوق من الشرطة السعودية والحرس الوطني جزءا من مسار المظاهرة المخطط له، مما أدى إلى مواجهات بينهم وبين الحجاج الإيرانيين. وتصاعدت هذه التصادمات إلى اشتباك عنيف، تلاه تدافع مميت. وأصبح هناك جدل حول تفاصيل الحادث. وتفيد بعض المصادر بأن عدد القتلى من الحادث كان 402 شخصا: 275 حاجا إيرانيا و85 شرطيا سعوديا و42 حاجاً من جنسيات أخرى.

(https://www.marefa.org_1987) أحداث

مكة)

وقال "الخميني" في خطاب الذكرى السنوية الأولى لأحداث مكة: "إن البعض لم يدركوا جيداً، قبل حدوث واقعة الحج المرة الحلوة في العام الماضي، معنى إصرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مسيرة البراءة من المشركين، وكانوا يسألون أنفسهم وسواهم أنه ما الموجب في سفر الحج وفي ذلك الطقس الحار لتنظيم المسيرة وإطلاق دعوة الجهاد؟! وحتى إذا أطلقت دعوة البراءة من

هي المحرك لسياسة إيران الخارجية، حيث كانت صياغة "الخميني" لنظرية ولاية الفقيه الشيعي كانت الأساس الأيديولوجي لسياسة إيران الخارجية وتحقيق أهدافها، وقد استغل "الخميني" الرخم الثوري لدى الإيرانيين وحماهم بعد نجاح الثورة في الإطاحة بنظام "الشاه" وذلك لتحقيق الطموح الإيراني في قياده المنطقة وبالتالي لعب دور دولي مؤثر في العالم. والسعي لقياده العالم الإسلامي، حيث ترى في نفسها قلب العالم الاسلامي ويقع على عاتقها تخليص العالم الاسلامي من الديكتاتوريات التي تحكم الشعوب الإسلامية.

ولذلك اصطدمت إيران من خلال مبدأ تصدير الثورة بالواقع الدولي حيث لم تسمح الدول العظمى بتوسع إيران اقليمياً وخاضت حرباً مع العراق دامت ثمان سنوات ولم يتحقق من خلالها هدف السيطرة على العراق وبالتالي "كربلاء" رمز الشيعة، وأصبح مبدأ تصدير الثورة مصدر احتكاك سلبي مع دول الجوار العربي وخاصة مع المملكة.

النتائج:

1. قيام إيران بدعم الأنظمة الموالية لها والجماعات الشيعية والجماعات المسلحة مما أدى إلى تفاقم وازدياد الصراعات الطائفية بين الشيعة والسنة في المنطقة، وهذا ما أثر على الاستقرار في عدد من الدول، وكذلك زاد من التوترات السياسية والاجتماعية، وزيادة الاضطرابات في المنطقة.

2. اعتمدت إيران من خلال مبدأ تصدير الثورة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بدعمها للمعارضة من خلال التأثير في سياسات الدول الداخلية. مما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وكانت نتيجة الأحداث قطع المملكة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران وتقليل عدد الحجاج الإيرانيين من 150,000 إلى 45,000 أما إيران فقامت بمقاطعة الحج في المواسم الثلاث التالية التي تلت تلك الأحداث، حتى عادت العلاقات بين البلدين في عام 1991م بعد اتفاق يسمح للإيرانيين بأداء فريضة الحج مرة أخرى ووضع حد أقصى للحجاج الإيرانيين يبلغ 115,000 مع السماح لهم بالتظاهر لكن في مكان واحد تخصصه لهم السلطات السعودية. والتزم الطرفان بهذا الاتفاق الذي سمح للحجاج الإيرانيين بممارسة فريضة الحج والتظاهر في المكان المخصص على مدى العقدين التاليين. ومنذ ذلك الحادث لم يقع أي حادث دموي أو خلاف بين الطرفين بخصوص الحجاج الإيرانيين لموسم الحج حتى وقوع حادثة تدافع منى في عام 2015 التي راح ضحيتها أكثر من 2100 حاجاً منهم 465 إيرانياً وسط توترات طائفية شهدتها المنطقة في تلك الفترة.

(حادثة الحرم المكي 1989 <https://areq.net/>)

الخاتمة:

على الرغم من تغيير النظام السياسي في إيران عام 1979 والاطاحة بنظام "محمد رضا بهلوي" وتبني رؤية دينية على طريقه الخميني إلا أن الأهداف الإيرانية الاستراتيجية بقيت على حالها ولم تتغير وهي وضع إيران كقوة اقليمية في المنطقة العربية وبالتالي تشكل مبدأ تصدير الثورة برؤية دينية التي صاغها "الخميني" لتحقيق هدف إيران اقليمياً على حساب الجوار العربي، وعلى ذلك:

تعد أفكار الخميني ورؤيته الدينية التي تجسدت في الدستور الإيراني لسنة 1979 وتعديلاته لسنة 1989

بتعزيز التعاون العسكري والمعلوماتي مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والتدريب.

المراجع:

1. أبوحنيفة، الوليد، (2019): "البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: المنطلقات والأهداف"، مجلة المعيار، عدد 74، مجلد 23، ص 184.
2. بوسكران، فاطمة، (2019): "الإطار الأيديولوجي والدستوري وأثره على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة قضايا أسبوعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الأول، يونيو، برلين، ألمانيا، ص 162.
3. تصدير الثورة والتحول في السياسة الإيرانية" اضاءات على العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة وإسرائيل"، (2021)، مركز الحوار السوري، اشراف وتحرير: محمد سالم، اعداد: علي فياض، يناير، ص 3.
4. تصدير الثورة، (1997): مؤسسة تنظيم ونشر تراث الحميني، د م ن.
5. جبران، مفيدة محمد، (2022)، الفكر الشيعي وأثره في تكوين سياسية إيران "ولاية الفقيه نموذجاً"، مختارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد (5)، العدد 17، سبتمبر، ألمانيا، ص 208.
6. حجاب، عبد الله، (2017): انعكاس المذهبية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار (دول الخليج كمحور اهتمام للسياسة الخارجية الإيرانية) ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ص 219.
7. الخفاجي، أحمد كامل، (2017): القوة الناعمة ودورها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة المصطفى العالمية، ص 45.
8. دستور إيران، 1979.
9. الراوي، عبدالستار، (2017)، معجم الثورة الإيرانية "المصطلحات السياسية 1979-1990"، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 45.

3. مبدأ تصدير الثورة يعتبر تهديداً للأمن القومي للدول العربية السنية.

4. أما فيما يتعلق بتأثيرها على السياسة الدولية فان مبدأ تصدير الثورة الذي تعتمده إيران في العلاقات الدولية، يزيد من التوترات بين إيران والدول الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة ودول الخليج العربية. وهذا يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي بشكل عام.

التوصيات:

1. توعية الرأي العام بأهداف وأساليب إيران من تصدير الثورة الإيرانية وتأثيرها على الاستقرار الوطني. وذلك من خلال القيام بحملات التثقيف والتوعية في وسائل الإعلام المختلفة.
2. استخدام الدبلوماسية والمفاوضات للتصدي لسياسة إيران الخارجية الإيرانية. بتشكيل التحالفات الدولية للضغط على إيران.
3. تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول التي تستهدفها إيران من مبدأ تصدير الثورة، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود لمكافحة التدخلات الإيرانية.
4. تعزيز العلاقات الدولية: يجب تعزيز العلاقات الدولية مع الدول الأخرى لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة تصدير الثورة الإيرانية. يمكن تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي لمواجهة التهديدات الإيرانية.
5. تقديم الدعم المساعدة للدول المتأثرة من مبدأ تصدير الثورة، وذلك من خلال توفير الدعم السياسي والمالي واللوجستي لها للحد من التدخل الإيراني.
6. يجب على دول المنطقة تعزيز قدراتها العسكرية للتصدي لأي تهديدات من سياسة تصدير الثورة، وذلك

10. الربيعي، محمد علي، (2014): النظام السياسي الإيراني بين الشرعية الثورية والمشروعية الدستورية 1979-2009، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص33-41

11. روح الله الخميني، كشف الأسرار، قدم له، محمد احمد الخطيب، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص35-41-51.

12. شنين، محمد المهدي (2016): السياسة الخارجية الإيرانية: التحولات الايديولوجية والثوابت البراغماتية "محاولة للفهم"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 9، ص143.

13. المغير، إسلام محمد، (2015): الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 83-84-93.

14. هويدي، فهمي، (1988): إيران من الداخل، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط2، ص 90-95.
الانترنت:

حادثة الحرم المكي 1989. تاريخ الزيارة 2023/7/18
الساعة 11:00

<https://areq.net>

. أحداث مكة 1987 تاريخ الزيارة 2023/7/18 الساعة
14:00

<https://www.marefa.org>

الراوي، عبدالستار ، أجمدية تصدير الثورة الإيرانية.
نيسان - نشر في 2015-08-07 الساعة 19:35 الاطلاع في
2023/7/17 الساعة 12:30

<https://nesan.net>

مرور عام بيان الإمام الخميني إلى الضمائر الحية بمناسبة مجزرة مكة
على مجزرة مكة وملابسات إيقاف الحرب المفروضة
ذي / 2007: الاطلاع في 2023/8/5 الساعة 15:00
الحجة 1408هـ

<https://alwelayah.net>